

٧٢/٣٨ - الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق لاستمرار سباق التسلح النووي وتزايد خطر نشوب حرب نووية ،

واقتراناً منها بأن عقد معاهدة متعددة الأطراف بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول سيسهل عنصراً حيوياً لنجاح الجهود الرامية إلى وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي والتحسين النوعي للأسلحة النووية وإلى منع توسيع الترسانات النووية الحالية وانتشار الأسلحة النووية إلى بلدان أخرى .

واقتراناً منها أيضاً بأن إعداد هذه الاتفاقية هو مهمة لها أعلى درجات الأولوية وينبغي عدم ربطه باتخاذ أي إجراء آخر في ميدان نزع السلاح ،

وإذ يسوؤها أن لجنة نزع السلاح لم تتمكن حتى الآن من إجراء مفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المعاهدة ، وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع ،

١ - تحث جميع الدول على بذل جميع الجهود كي يتم بأقصى سرعة إعداد معاهدة متعددة الأطراف بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول ؛

٢ - تحث مؤتمر نزع السلاح<sup>(٣٢)</sup> على أن يبدأ بصفة عاجلة في التفاوض لإعداد هذه المعاهدة كمسألة لها أعلى درجات الأولوية ، على أن يأخذ في الاعتبار جميع المشاريع والمقترحات الموجودة والمبادرات التي تتم مستقبلاً ، وعلى أن يحدد في سبيل ذلك لهيئته الفرعية ولاية تفاوضية تحت بند مناسب من بنود جدول أعماله ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين بنداً بعنوان « تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٨ بشأن الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب » .

وإذ تؤمن بأن الوقت قد حان لدراسة التدابير التي يمكن اتخاذها استناداً إلى نتائج وتوصيات الدراسات الحالية أو الجاري إعدادها فيما يتعلق بهذا الموضوع ،

وإذ تلاحظ أن المبادرات المتوخاة تتضمن ، بوجه خاص ، اقتراحاً بعقد مؤتمر يعني بمختلف آثار الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، واقتراحاً بشأن إقامة صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية ،

١ - تعرب عن اقتناعها بأن تعزيز التضامن في ميدان التنمية سيخدم قضية السلم والأمن الدوليين ، وأن الموارد الموفرة نتيجة لتخفيض النفقات العسكرية ستساهم في نمو واستقرار الاقتصاد العالمي ، ولاسيما اقتصادات البلدان النامية ؛

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بأرائها ومقترحاتها ، فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، في موعد لا يتجاوز الأول من نيسان/أبريل ١٩٨٤ ولاسيما فيما يتعلق بالنقاط التالية :

( أ ) تقييم أعباء التسلح في العالم ؛

( ب ) تأثير النفقات العسكرية على الحالة الاقتصادية العالمية وعلى التنمية ؛

( ج ) المساهمة التي يمكن أن يوفرها المهام التنمية تخفيض الأسلحة والنفقات العسكرية ، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة عسكرياً أو مساهمة هذه الدول ، حسب الاقتضاء ، في هذه المهام ؛

( د ) الطرق والوسائل التي تتيح تقديم هذه المساهمة ، لا سيما لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ؛

( هـ ) دراسة المقترحات المتعلقة بعقد مؤتمر ؛

٣ - ترجو من الأمين العام إحالة ردود الدول الأعضاء إلى هيئة نزع السلاح في الوقت الملائم ؛

٤ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تدرج هذا البند في جدول أعمال دورتها لعام ١٩٨٤ ، ودراسة الردود الواردة ، وتقديم توصيات مناسبة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .